الأمم المتحدة



Distr.: General
12 July 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل التقرير الثامن للجنة التحقيق الدولية المستقلة الذي أُعدَّ عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) و ١٦٨٦ (٢٠٠٦) و ١٧٤٨ (٢٠٠٧).

ويصف التقرير التقدم الذي أحرزته اللجنة منذ تقديم تقريرها السابق المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/150) في التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري و ٢٢ ضحية أخرى في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وفي تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه هذه السلطات في عدد من الاعتداءات الأخرى التي ارتُكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

ويقدم هذا التقرير معلومات عن أولويات عمل اللجنة في التحقيق في قضية الحريري، وفي ١٧ قضية أخرى، من بينها اغتيال العضو السابق في البرلمان وليد عيدو في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. كما أجرت اللجنة استعراضا شاملا لتحقيقاتها السابقة والحالية حقق نتائجَ ايجابية، بما في ذلك تنقيح خطة العمل بغية الاستفادة إلى أقصى حد من مواردها المحدودة. وعلاوة على ذلك، يُبرز التقرير، عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، الخطوات التي اتخذتها اللجنة لكفالة تحقيق نقل أنشطتها على نحو منسَّق إلى المحكمة الخاصة للبنان.

وأود أن أعرب عن شكري لرئيس اللجنة براميرتز لقيادته الدؤوبة، ولموظفي اللجنة لتفانيهم والتزامهم، خصوصا في ضوء التدهور الذي تشهده البيئة السياسية والأمنية في لبنان.

وأرجو ممتنا توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه المسألة. وسأحيل في الوقت نفسه هذا التقرير إلى الحكومة اللبنانية.

(توقيع) **بان** كي - مون

170707 170707 07-42316 (A)

التقرير الثامن للجنة التحقيق الدولية المستقلة المقدم عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) و ١٦٨٦ (٢٠٠٦) و ١٧٤٨ (٢٠٠٧)

سيرج براميرتز
رئيس اللجنة

بيروت
تموز/يوليه ٢٠٠٧

موجز

طلب مجلس الأمن إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن تقدم تقريرا إلى المجلس عن التقدم المحرز في التحقيق الذي تقوم به، بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من السلطات السورية.

ويوجز هذا التقرير التقدم المحرز في مختلف جوانب التحقيق في اغتيال رفيق الحريري وفي ١٧ قضية أخرى، بما فيها اغتيال عضو البرلمان وليد عيدو في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كُلفت فيها اللجنة بتقديم مساعدة تقنية إلى السلطات اللبنانية.

وأنجزت اللجنة، منذ تقديم تقريرها الأخير إلى المجلس في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/150)، بالإضافة إلى متابعة إجراء هذه التحقيقات بنشاط، استعراضا شاملا لكل ما لديها من معلومات وتحليلات واستنتاجات متعلقة بكل التحقيقات السابقة والحالية. وقد حقق هذا العمل الهام، الذي شارك فيه جميع موظفي التحقيق التابعين للجنة، نتائجَ إيجابية عدة جرى بيانها في هذا التقرير، ومنها أن هذا الجهد أتاح للجنة صقل خطط عملها للفترة التي سيشملها التقرير المقبل، باستخدام مواردها المحدودة على أفضل وجه ممكن.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت اللجنة تتلقى ردودا إيجابية عموماً على طلبات المساعدة التي قدمتها إلى لبنان والجمهورية العربية السورية ودول أخرى. ولا يزال التعاون الذي تبديه جميع الدول يشكل أمرا حيويا لعمل اللجنة، لذا تهيب اللجنة بجميع الدول المبادرةَ إلى تقديم ردودها على طلبات المساعدة المقدمة منها.

وتلاحظ اللجنة بقلق التدهور الذي تشهده البيئة السياسية والأمنية في لبنان منذ تقديم تقريرها الأخير إلى المجلس. ومع أن اللجنة اتخذت، بتعاون وثيق مع السلطات اللبنانية، تدابير لتخفيف المخاطر بغية حماية موظفيها ومبانيها، من المرجح أن يحدث التدهور الذي تشهده البيئة السياسية والأمنية أثرا سلبيا على أنشطة اللجنة في الأشهر المقبلة.

وفي ضوء إنشاء محكمة خاصة للبنان بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، اتخذت اللجنة عدة خطوات لتسهيل عملية التسليم من اللجنة إلى المحكمة الخاصة للبنان متى بدأت المحكمة عملها.

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) ١٦٣٦ (٢٠٠٥) ١٦٤٤ (٢٠٠٥) ١٦٨٦ (٢٠٠٦) و ١٧٤٨ (٢٠٠٧) التي طلب فيها مجلس الأمن إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن تقدم تقريرا كل أربعة أشهر إلى المجلس عما تحرزه من تقدم في تحقيقها، وعن التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون الذي تلقاه من السلطات السورية.

٢ – ويقدم هذا التقرير، وهو التقرير الثامن الذي تصدره اللجنة، آخر ما تم التوصل إليه في القضايا المشمولة بالتقارير السابقة المقدمة إلى المجلس ويلاحظ التقدم المحرز في أعمال اللجنة منذ تقديم تقريرها الأخير في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/150).

٣ – ولا تزال اللجنة تدرك بشكل خاص، كما أوضحت في تقاريرها السابقة، التزامها بحماية سرية تحقيقاتها من أجل ضمان نزاهة العملية القانونية، وحماية الأشخاص الذين يقدمون معلومات ومساعدة إلى اللجنة. وقد اتبعت اللجنة هذا النهج بالاتفاق التام مع السلطات القضائية اللبنانية.

٤ – ومنذ تقديم التقرير الأخير إلى المجلس، تدهور الوضع الأمني في لبنان بشكل كبير، على نحو ما يتبين من استمرار القتال بين الجيش اللبناني وجماعات المليشيا في شمال البلد، ومن اغتيال عضو البرلمان وليد عيدو وسبعة آخرين في وسط بيروت يوم ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ومن الاعتداء على قافلة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في جنوب لبنان يوم ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الذي قُتل فيه ستة من حفظة السلام. كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عدة اعتداءات كبيرة أخرى بالقنابل في جميع أنحاء البلد. وواكبَ هذا التدهورَ في البيئة الأمنية ارتفاعٌ في حدة التوتر السياسي في لبنان والمنطقة. وتواصل اللجنة، بتعاون وثيق مع القوى الأمنية اللبنانية وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، إيلاءَ هذه التطورات اهتماما عن كثب ومحاولةَ التخفيف من حدة الآثار التي يمكن أن تحدثها على سير تحقيقاتها وأمن موظفيها.

٥ – وتواصل اللجنة المحافظة على تفاعل وثيق وجماعي مع السلطات اللبنانية بشأن جميع المسائل المتعلقة بعملها. ولا تزال الردود الواردة من دول أخرى، بما فيها الجمهورية العربية السورية، مُرضية عموما. كما لا يزال تواصل اللجنة مع جميع الدول، بما فيها لبنان والجمهورية العربية السورية، يشكل عاملا هاما في قدرة اللجنة على الاضطلاع بولايتها.

٦ – وتلاحظ اللجنة اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧) في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ الذي يدعو إلى إنشاء محكمة خاصة للبنان. وتتطلع اللجنة إلى التعاون بشكل وثيق مع

المحكمة الخاصة للبنان خلال مرحلة انتقالية سيحال فيها عمل اللجنة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة. وقد اتخذت اللجنة عدة خطوات هامة لكفالة تحقيق تسليم سلس في الوقت المناسب في المستقبل القريب.

٧ - وفي هذا الصدد، تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بالقيام بعمل هام في تجميع كل ما لدى اللجنة من معلومات واستنتاجات وتوصيات في جميع التحقيقات التي تجريها. وقد تمخض عن هذه العملية المعقدة وضع تقارير مجمعة سرية شاملة يزيد مجموع عدد صفحاتها على ٢ ٤٠٠ صفحة، تشمل تقريرا من ٢ ٠٠٠ صفحة عن تحقيقها في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين في بيروت يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، واللجنة مستعدة لتسليمه إلى المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان في الوقت المناسب.

٨ - وأحرزت اللجنة أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقدما في مختلف مجالات التحقيق في قضية الحريري. وبناء على طلبات من مجلس الأمن، تواصل اللجنة أيضا تقديمَ مساعدة تقنية إلى السلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها في ١٧ قضية أخرى، بينها اغتيال وليد عيدو، والتحقيقَ في احتمال وجود صلات بين هذه القضايا وقضية الحريري. وأجرت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ٨٤ مقابلة شملت جميع التحقيقات الجارية.

ثانيا - تجميع الاستنتاجات والتقدمُ المحرز في التحقيقات

٩ - منذ تقديم اللجنة آخر تقرير لها إلى مجلس الأمن، كان من أهم المهام التي اضطلعت بها اللجنة إجراء تجميع داخلي شامل للمعلومات الموجودة في حوزة اللجنة، وذلك للوقوف على حصيلة التقدم المحرز في جميع مجالات التحقيق وتحديد الأولويات للخطوات المقبلة في التحقيق. وفي تواز مع ذلك، واصلت اللجنة إجراء تحقيقاتها في قضية الحريري، واستمرت في تقديم المساعدة إلى السلطات اللبنانية في ١٧ قضية أخرى، بينها اغتيال وليد عيدو.

ألف - تجميع الاستنتاجات والتحليلات والتوصيات

١٠ - بدأ العمل على تجميع الاستنتاجات والتحليلات والتوصيات في آذار/مارس ٢٠٠٧ وقد انطوى ذلك على إجراء استعراض دقيق للكمّ الهائل من المعلومات الموجودة في حوزة اللجنة المتصلة بجميع تحقيقاتها. وقد أُنجزَ هذا العمل في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وتمخض عنه عدد من التقارير التحليلية المفصلة، يزيد عدد صفحاتها على ٢ ٤٠٠ صفحة، وتغطي جوانب مختلفة من التحقيق.

١١ - وتحقيقا للهدف المشترك المتمثل في التجميع، تفاوتَ شكل ومنهجية كل من مشاريع التحقيق تبعاً للموضوع المطروح. فكل تقرير يقدم استعراضا نقديا لجميع الوقائع التي جرى التوصل إليها والتي تؤمن اللجنة بصحتها، بما فيها تلك الناشئة عن التحقيقات التي أجرتها السلطات اللبنانية. وعند الاقتضاء، تعرض التقارير وتقيم فرضيات التحقيق السابقة والحالية للجنة. كما تعرض التقارير تقييما مفصلا لما تحقق من نتائج حتى الآن، فضلا عن الثغرات التي تشوب معارف اللجنة وفهمها، وتقدم توصيات مدرجة بحسب الأولوية بشأن الخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها في كل مشروع تحقيق.

١٢ - وحقق هذا المسعى المستغرِقُ للوقت نتائجَ إيجابية عدة. فهو، أولاً، مكن اللجنة من أن تقيم بشكل نقدي وشامل كل المعلومات والتحليلات التي جمعتها منذ بدء التحقيقات، وكذلك ما أحرزته من تقدم حتى الآن. ثانيا، مكَّن هذا العمل اللجنةَ، من خلال تزويدها بنظرة شاملة مستكمَلة لمختلف خيوط التحقيق، من أن تحدد بشكل فعال أولويات استخدام مواردها المحدودة في الأشهر المقبلة. كما ساعد عمل التجميع هذا في تحديد جوانب هامة وأفراد موضع اهتمام مشترك في عدة مجالات من التحقيق.

١٣ - وأخيرا، وفي ضوء قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧) الذي أنشأ المحكمة الخاصة للبنان، ستوفر التقارير المجمعة، التي سيجرى تحديثها لتشمل استنتاجات وتحليلات جديدة، نقطة انطلاق مفيدة في الانتقال من اللجنة إلى المحكمة.

١٤ - وفي تواز مع هذا الجهد الهادف إلى التجميع، أجرت اللجنة جردا دقيقا لما لديها من بيانات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبيَّن هذا الجرد أن اللجنة جمعت، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥، أكثر من ٢٠٠ ٩ وثيقة فردية يفوق عدد صفحاتها ٠٠٠ ١٢٠ صفحة من المعلومات المتصلة بالتحقيقات. وهي تشمل نحو ٢٠٠ ١ إفادة و ٨٠٠ ١ من مذكرات المحققين وأكثر من ٢٠٠ ٦ وثيقة أخرى بينها عدد من التقارير التحليلية الداخلية والوثائق الواردة استجابة لطلبات المساعدة التي وُجهت إلى لبنان والجمهورية العربية السورية ودول أخرى.

١٥ - وكما أُشيرَ في تقارير سابقة، وبهدف زيادة الفعالية وتيسيرا للتحقيقات، أنشأت اللجنة وطبقت نظاما لإدارة المعلومات مستوفٍ للمعايير المتبعة في هذا المجال، يكفل تخزين المعلومات الضخمة الموجودة لدى اللجنة، بطريقة منهجية وآمنة وسهلة الاستخدام. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر هذا النظام للمستخدمين وظائف بحث وأدوات تحليلية متطورة. وقد جرى تطوير هذا النظام على أساس أفضل الممارسات المستخدمة في المحاكم الدولية المخصصة القائمة ويُتوقَع أن يشكل أداة مفيدة بشكل خاص للمحكمة الخاصة للبنان.

ويشكل هذا العمل مشروعا هاما تتوقع اللجنة، بالنظر إلى الموارد الحالية، أن يستمر تطويره خارج الولاية الحالية للجنة.

باء – التحقيق في قضية الحريري

١٦ – أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة تكريس معظم مواردها للتحقيق في اغتيال الحريري. ويمثل تجميع ما في حوزة اللجنة من بيانات ضخمة وتحليلها في هذه القضية استعراضا عاما لما اضطلعت به من عمل حتى تاريخه في مختلف مجالات التحقيق المتعددة، بما في ذلك الكم الوفير من تحليلات الشواهد الجنائية والاتصالات التي استُخدمت لدعم التحقيق. وقد أسفر هذا الجهد عن تقرير موحد من ٠٠٠ ٢ صفحة يغطي جميع مجالات التحقيق في قضية الحريري.

١٧ – كما واصلت اللجنة، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اتخاذ خطوات حثيثة في درب التحقيق. فمنذ التقرير الأخير الذي رفعته إلى المجلس، أجرت ٣٢ مقابلة ذات صلة بالتحقيق في قضية الحريري، من بينها عدة مقابلات مهمة ومطولة في لبنان والجمهورية العربية السورية وغيرهما من البلدان.

١ – مسرح الجريمة والمواضيع المرتبطة به

١٨ – دأبت اللجنة على توحيد الكم الهائل من المعلومات التي جمعتها والاستنتاجات التي توصلت إليها بشأن الجوانب الجنائية للتحقيقات التي تجريها في قضية الحريري. وتشتمل هذه الحقائق على سلسة من التقارير التحليلية المفصلة التي أصدرتها اللجنة والسلطات اللبنانية، بالتعاون مع عدة خبراء دوليين، بشأن المتفجرات والجوانب الجنائية الأخرى من التحقيق في مسرح الجريمة. وقد جمعت هذه التقارير التحليلية، التي وُضع معظمها في صيغته النهائية، استنادا إلى ٥٨ عملية من عمليات الفحوص الجنائية نفذتها اللجنة وخبراء خارجيون في قضية الحريري. وتجاوز إجمالي عدد الصفحات التي تتضمن معلومات عن جوانب التحقيق في مسرح الجريمة ٠٠٠ ١٠ صفحة.

١٩ – وأُعد تقرير موحد تضمن تلخيصا وتقييما دقيقا للنتائج التي تم التوصل إليها من جميع المعاينات والتقارير المختلفة المتعلقة بالجوانب الجنائية لعملية التحقيق في قضية الحريري. ويسلط التقرير الضوء أيضا على بعض المسائل العالقة، التي ما زالت خاضعة للتحقيق.

جهاز التفجير المرتجل

٢٠ - فيما يتعلق بمسألة جهاز التفجير المرتجل الذي استُخدم في الاعتداء، ثبتت اللجنة ما توصلت إليه من استنتاجات بشأن نوع المتفجرات المستخدمة وكميتها، ونوع الجهاز الذي استخدم لتفجيرها والحاوية المستخدمة لنقل هذا الجهاز. واختارت اللجنة، منذ إنشائها، عدة فرضيات للتحقق من هذه النقاط باستخدام التحليلات التي أجريت على الأدلة التي عُثر عليها في مسرح الجريمة، وتجارب التفجير الفعلية، فضلا عن النتائج التي استُمدت من معاينة بقع الدم، وتحليل الوثائق ونوع المعدن والطلاء، والتدقيق في بصمات الأصابع والحمض النووي الريبي المنزوع الأوكسجين، وتحليل نوع الجروح والأضرار التي لحقت بالمباني المجاورة، وتجارب قياس قوة الانفجار الـ ١٤ وعمليات المحاكاة المتعددة التي أجريت بناء على طلب اللجنة. واستعرضت اللجنة أيضا نتائج تحليلات الاهتزازات الأرضية التي أجريت لاختبار فرضيات ترمي إلى معرفة عدد الانفجارات ووقت الانفجار والخاصية التي تميز دوي الانفجار.

٢١ - وفي ما يتعلق بنوع المتفجرات المستخدمة في الاعتداء، جمعت اللجنة النتائج التي تم الحصول عليها من عينات أُخذت من مسرح الجريمة والتحليلات الكيميائية. فتم التأكد، عبر ذلك، من أن المتفجر كان مزيجا من ثلاثي نيتريت الأمين (RDX) وخماسي الإيريثريتول ثالث النتريت (PETN) وثالث نتريت التولَوين (TNT). وتؤكد التحليلات التي وحدتها اللجنة بشأن الحفرة التي أحدثها الانفجار، مقارنة بالنتائج المستقاة من الاختبارات التفجيرية وجوانب أخرى من التحقيقات، الاستنتاجات التي خلصت إليها اللجنة من قبل بحصول انفجار واحد نجم عن عبوة وضعت فوق الأرض تحتوي على نحو ٨٠٠ ١ كيلوغرام من المواد المتفجرة، وتم تفجيرها الساعة ١٢/٥٥/٠٥. والجهود المبذولة حاليا لتحديد المصدر الدقيق للمتفجرات، والتحقق من احتمال وجود صلات مع قضايا أخرى ستتابع كأولويات خلال الفترة المشمولة بالتقرير القادم.

٢٢ - وغطت المعلومات التي في حوزة اللجنة، المتعلقة بنوع جهاز التفجير، عدة فرضيات محتملة توصلت إليها عبر فحص الأجزاء الإلكترونية التي أُخذت من مسرح الجريمة، والتحقيق في حالة أجهزة التشويش الإلكترونية المستخدمة في موكب الحريري. وتؤكد هذه التحليلات، ووجود عدد من أشلاء شخص ذكر مجهول الهوية في مسرح الجريمة، النتائج التي توصلت إليها اللجنة في السابق، وهي أن من فجر جهاز التفجير المرتجل على الأرجح هو انتحاري. واستبعدت اللجنة إلى حد كبير نظرية تفجير العبوة لاسلكياً.

٢٣ - وقد جمعت اللجنة أيضاً كل ما لديها من معلومات ونتائج عن حاوية جهاز التفجير المرتجل. واستعرضت اللجنة فحوصها للأدلة التي جُمعت من مسرح الجريمة، والنتائج التي تم التوصل إليها من تحليل خصائص كرة النار التي سببها الانفجار، وآثار حرارة الانفجار على ما يحيط بمسرح الجريمة، وتحليل خصائص الحفرة التي سببها الانفجار بالاقتران بالنتائج التي أفضت إليها اختبارات التفجير وتحليل المسار الذي سلكته أجزاء السيارة. وقد عززت هذه النتائج التي جمعتها اللجنة استنتاجاتها السابقة بأنه تم تفجير جهاز التفجير المرتجل على الأرجح من داخل شاحنة الميتسوبيشي.

التحقيقات التي جرت بشأن شاحنة الميتسوبيشي

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، أحرز تقدم في مجرى التحقيق المتعلق بشاحنة الميتسوبيشي التي يرجح أنها استخدمت لنقل المتفجرات. وتم التثبت من مصدر الشاحنة وسجل استخداماتها الأخيرة على نحو يرضي اللجنة. ووفقاً للتحقيقات التي أجرتها اللجنة والسلطات اللبنانية، غادرت الشاحنة أحد مصانع الميتسوبيشي في اليابان في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وأُبلغ عن سرقتها في كاناغاوا في اليابان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ثم شُحنت إلى الإمارات العربية المتحدة ونقلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى صالة عرض قريبة من طرابلس في شمال لبنان حيث بيعت. وحصلت اللجنة مؤخراً على معلومات عن بيع الشاحنة إلى أفراد يُحتمل أن يكونوا متورطين في التحضير النهائي للشاحنة من أجل الاعتداء على رفيق الحريري. ويتابَع مجرى التحقيق هذا كأولوية.

هوية المفجر الانتحاري المزعوم

٢٥ - بالنسبة إلى هوية المفجر الانتحاري، جمعت اللجنة واستعرضت النتائج التي استخلصتها من عدد كبير من التحليلات الجارية والمكتملة للأسنان والنظائر وتواتر الجينات المتضادة والمعاينات المشمولة بالتحقيقات. واستنادا إلى النتائج الأولية، لم تغير اللجنة من الاستنتاجات التي توصلت إليها وهي أن الانتحاري كان ذكراً يتراوح عمره على الأرجح بين ٢٠ و ٢٥ عاماً؛ وأن شعره كان قصيراً وداكناً؛ وأنه نشأ في منطقة أكثر جفافاً من لبنان؛ وأنه لم يقضِ فترة شبابه في لبنان بل أقام فيه فترة تمتد من شهرين إلى ثلاثة أشهر قبل وفاته، وهذه الأمور تتطابق مع النتائج التي توصلت إليها اللجنة في مجالات أخرى من تحقيقاتها. وتوصل خبراء اللجنة أيضاً إلى الاستنتاج الأولي الذي يفيد أن هذا الشخص عاش في بيئة حضرية في السنوات العشر الأولى من حياته، وفي بيئة ريفية خلال السنوات العشر الأخيرة منها.

٢٦ - ويتواصل إجراء التجارب لتحديد المكان الذي نشأ فيه الذكر المجهول الهوية الذي يعتقد أنه المفجر الانتحاري. وكما جاء في تقرير اللجنة السابق، جمعت اللجنة ما مجموعه ١١٢ عينة من التربة والماء من ٢٨ موقعاً في الجمهورية العربية السورية ولبنان لأغراض المقارنة. كما جُمع العديد من العينات الإضافية من ٢٦ موقعاً في بلدان أخرى خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. واستنادا إلى النتائج الأولية، تمكنت اللجنة من تحديد عدد محدود من البلدان التي يمكن أن تكون بلد المنشأ للمفجر الانتحاري.

٢٧ - وفي وسع اللجنة تأكيد الاستنتاجات السابقة التي تفيد أن أحمد أبو عدس، الشخص الذي ظهر في شريط الفيديو لإعلان مسؤوليته، ليس هو الانتحاري.

مسائل شرعية أخرى

٢٨ - تعمل اللجنة، كجزء من جهود التجميع، على إنشاء قاعدة معلومات للحمض النووي الريبي المتروع الأوكسجين والبصمات تتيح لها خزن واستخدام ٢٥٦ سمة من سمات الحمض النووي الريبي المتروع الأوكسجين و ٦٦ سمة من سمات الحبيبات الخيطية في الحمض النووي، و ١٥٩ بصمة أصابع وبصمتي كف أُخذت من مسرح الجريمة ولمواد مضبوطة ذات أهمية خاصة بالنسبة للتحقيقات. وتجري مقارنة هذه المواد بقواعد البيانات الموجودة لدى عدة وكالات وطنية ودولية معنية بإنفاذ القانون.

٢٩ - شرعت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، في وضع بيان مفصل بجميع الأدلة المادية والبيولوجية التي جمعتها في مجرى تحقيقاتها. وبدأت هذه العملية باستحداث قاعدة بيانات محددة واتباع إجراءات عمل موحدة وإنشاء مختبر مخصص. وقد أُدخلت حتى الآن في قاعدة البيانات المذكورة معلومات عن حوالي ٢٠٠ ٢ دليل تمثل زهاء نصف الأدلة الجنائية التي تحتفظ بها اللجنة حاليا. وبالاستناد إلى القدرات الحالية للجنة، ينبغي أن تُنجَز عملية إدخال معلومات عن هذه الأدلة في قاعدة البيانات، التي تستغرق الكثير من الوقت، بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير القادم.

٣٠ - وجمعت اللجنة، إضافة إلى ذلك، نتائج جميع الفحوص البيولوجية التي أجرتها، بما فيها النتائج المفصلة الناجمة عن تحديد هوية جميع ضحايا اعتداء ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وأُجري إجمالا ما يربو على ٣٠٠ فحص بيولوجي في سياق التحقيق في قضية الحريري وجُمعت نتائج كل من هذه الفحوص، وخصوصا سمات الحمض النووي الريبي المتروع الأوكسجين وسجلات الأسنان والصور، في تقرير موحد.

٣١ - وصممت اللجنة أيضا قاعدة بيانات لخزن الرسوم التقريبية للأشخاص الذين وصفهم شهود عيان في سياق التحقيق وتقصّيها بسهولة. وقد أنجز فنانو الرسم التخطيطي حتى الآن ما مجموعه ٢٤ رسما تقريبيا أُدخلت في قاعدة البيانات هذه التي تمثل أداة مفيدة جدا للمقابلات ولمقارنة الأوصاف الخارجية للأشخاص في سياق جميع مراحل التحقيق وجميع الحالات.

٣٢ - وأنجز خبراء خارجيون ثلاثة مشاريع تجسيد مرئي رقمي لتزويد المحققين بصورة واضحة للمدينة ومسرح الجريمة، والطريق التي سلكها الموكب وتحركات رفيق الحريري خلال يومه الأخير، بما في ذلك حركة الاتصالات الهاتفية التي زُعم أنّ فريق التفجير أجراها خلال سير الموكب في طريقه. ويجري أيضا إعداد مشروع رابع سيتيح لمستخدميه ''التجول'' في مسرح الجريمة. ويمكن لمشاريع التجسيد المرئي هذه أن تكون مفيدة للغاية لعرض بعض الحقائق في إطار محكمة يُحتمل تشكيلها في المستقبل.

تحقيقات أخرى في مسرح الجريمة

٣٣ - تم التوصل، من خلال تجميع الاستنتاجات ذات الصلة بمسرح الجريمة، إلى حل عدد من المسائل الأخرى على نحو يرضي اللجنة. ومن بين هذه المسائل، ظروف اختيار طريق الموكب من البرلمان إلى مسكن الحريري، وحالة أجهزة التشويش الإلكترونية التي استخدمها المرافقون الأمنيون لرفيق الحريري، وقائمة الأشخاص الذين كانوا على علم بمسار الموكب وتشكيلته يوم الاغتيال.

٣٤ - وتوصلت اللجنة، إضافة إلى ذلك، إلى فهم الظروف المحيطة بوجود سيارات محددة في مسرح الجريمة أو بالقرب منه فهما مرضيا. وأُوضحت أيضا، على نحو يرضي اللجنة، مسألة تنفيذ أشغال طرق مشبوهة في جوار مسرح الجريمة قبل الاعتداء، والمزاعم عن تغيير معالم مسرح الجريمة بعده.

٣٥ - ولا يزال التحقيق جاريا على قدم وساق في عدد من المجالات الأخرى المتعلقة بمسرح الجريمة، ومنها استعراض هويات جميع الأشخاص الذين كانوا في مسرح الجريمة عند ارتكابها ومباشرة بعده، وإجراء المقابلات معهم ووضع اللمسات الأخيرة في هاتين المسألتين.

٣٦ - ومن الجدير بالذكر أنّ الحواجز أزيلت من مسرح الجريمة وأن الطريق الذي ارتكب عليه الاعتداء فُتح خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ – الأفراد المتورطون في ارتكاب الجريمة

أحمد أبو عدس

٣٧ – أنجزت اللجنة استعراضا شاملا للمعلومات والاستنتاجات المتعلقة بأحمد أبو عدس، وهو الشخص الذي ظهر في شريط الفيديو وأعلن مسؤوليته عن الاعتداء الذي استهدف رفيق الحريري. وقد استُمدت هذه المعلومات من أكثر من ٧٠ مقابلة ومن استعراض مفصل لجميع الوثائق ذات الصلة. كما استعرضت اللجنة أيضا عددا من المواد من بينها جميع المواد التي صودرت من مترل أبو عدس العائلي، لتقييم مدى صلتها بالتحقيق. واستعرضت أيضا المعلومات المستخلصة من المواد التي صودرت من أفراد ومجموعات شريكة أخرى وأضيفت إلى المعلومات والمواد التي جُمعت، ومن بينها ١٠ حواسيب وأقراص صلبة ووحدات تخزين نقالة وأقراص مدمجة كثيرة وأقراص ليّنة وهواتف خلوية وبطاقات تحديد هوية المشترك.

٣٨ – وأتاحت عملية توحيد المواد والمعلومات هذه للجنة التوصل إلى فهم أكثر شمولا لخلفية أبو عدس ولمحات عن حياته الخاصة، بما في ذلك شخصيته وعائلته ورفاقه وسجله الوظيفي وآراؤه السياسية والدينية. كما أتاح ذلك إعطاء فكرة شاملة عن فهم اللجنة الحالي لاختفائه من مترله وأنشطة أقربائه وأصدقائه في الأشهر التي سبقت وتلت اختفاءه. واستُعرضت أيضا جميع معلومات اللجنة المتعلقة بطريقة إعداد شريط الفيديو والحصول عليه والتصرف به.

٣٩ – وكما ذُكر سابقا، يمكن للجنة أن تستنتج أنّ أحمد أبو عدس ليس الانتحاري الذي نفذ الاعتداء الذي استهدف رفيق الحريري. وهي تواصل التحقيق في فرضيتين محتملتين: (أ) أنّ أحمد أبو عدس أُرغم على تسجيل شريط الفيديو الذي أعلن فيه مسؤوليته عن اغتيال رفيق الحريري أو دُفع بالخداع إلى تسجيله، ويُفترض أنه قُتِلَ بعد ذلك؛ (ب) أنّ أحمد أبو عدس سجّل شريط الفيديو بإرادته مع أفراد ينتمون إلى مجموعة متطرّفة أوسع نطاقا يمكن أن يكونوا قد اجتمعوا لتصوير الإعلان عن مسؤولية الاغتيال، واقتناء شاحنة الميتسوبيشي والعمل على تعبئتها بالمتفجرات. ويمكن أن تكون هذه المجموعة قد شاركت في اختيار انتحاري وساعدت في إيصاله والقنبلة إلى مسرح الجريمة. وأثبتت اللجنة في هذا الصدد أنه كانت لبعض شركاء أحمد أبو عدس صِلات بشبكات متورطة في أنشطة متطرّفة في لبنان والخارج في السنوات الأخيرة.

٤٠ – إضافة إلى ذلك، ساعد الجهد المبذول لتوحيد المعلومات في تحديد الثغرات في معلومات اللجنة وفي التحقق من بعض فرضيات عملها المتعلقة بأحمد أبو عدس. وتتعلق هذه الفرضيات بشكل خاص بما حصل للمذكور في الفترة الفاصلة بين اختفائه من مترله في

١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ واغتيال رفيق حريري وما بعد ذلك. وتسعى اللجنة أيضا إلى تكوين صورة أوضح عن دوافع إعداد شريط الفيديو والأشخاص الذين شاركوا في صنعه وإيصاله، ولعلاقة أبي عدس وصِلاته ببعض الأفراد والمجموعات الخاصة الأخرى. وقد تم تحديد الأولويات الأساسية والخطوات التالية للمساعدة في توضيح هذه المسائل وتكوين صورة أوضح عن هوية ودور بعض الأشخاص ذوي الأهمية الذين ربما كان لديهم دافع لتنفيذ الاعتداء والفرصة لتنفيذه والقدرة على ذلك.

تحليل الاتصالات

٤١ - جمعت اللجنة الكمية الكبيرة التي لديها من سجلات المكالمات الهاتفية وبيانات وتحليلات الاتصالات التي أجريت في فترات زمنية محددة وبمؤسسات وأفراد ذوي صلة بالتحقيق في اغتيال الحريري. وحصلت اللجنة، منذ إنشائها، على سجلات أكثر من ٥ مليارات اتصال هاتفي ورسالة أُرسلت عبر هواتف خلوية في لبنان، فضلا عن بيانات ذات صلة بالاتصالات من عدد من البلدان الأخرى. وحصلت اللجنة أيضا على عدد كبير جدا من سجلات مفصّلة لاتصالات هاتفية أجراها مشتركون في الهاتف الخلوي. ومنذ عام ٢٠٠٥، أصدرت اللجنة ما يربو على ٣٠٠ طلب مساعدة تلتمس فيها الدعم لتحليل الاتصالات المتعلقة بالتحقيق في اغتيال الحريري.

٤٢ - ويشكل تحليل اللجنة للاتصالات مساهمة كبيرة في مجال التحقيقات إذ إنه يتيح الكشف عن الصِلات القائمة بين الأفراد والتدقيق في تصرفات وأنشطة عدد من الأشخاص ذوي الأهمية بالنسبة للتحقيقات وتحليل أنماط الاتصالات الهاتفية المتعلقة بأرقام وأوقات وأماكن محددة. ويشكل ذلك أيضا موردا قيّما جدا في التحضير لإجراء مقابلات مع الشهود. ونظرا للأهمية المثبتة التي يكتسيها تحليل الاتصالات الهاتفية بالنسبة للتحقيق وما ينطوي عليه من إمكانيات تساعد على إجرائه، لجأت اللجنة مؤخرا إلى الاستعانة بخبرات خارجية لمساعدتها في استثمار ما لديها من بيانات بالاتصالات وتحليلات لها. كما اقتنت مؤخرا أجهزة وبرامج حاسوبية جديدة ستسمح لها بإجراء تقصّيات للبيانات على نحو أكثر شمولا .

٤٣ - قامت اللجنة، استنادا إلى عملية توحيد المعلومات والنتائج التي أجرتها، بتأكيد وتعزيز الاستنتاجات التي كانت توصّلت إليها في وقت سابق القائلة إن أفرادا يستخدمون ستة هواتف خلوية تعمل ببطاقات تحديد هوية المشترك، عمدوا، على نحو منسّق، إلى مراقبة رفيق الحريري في الأسابيع التي سبقت اغتياله. ويبيّن تحليل مفصّل لطريقة استخدام هذه البطاقات يوم الاغتيال أن هؤلاء الأفراد اضطلعوا بدور حيوي في التخطيط لهذا الاعتداء

وتنفيذه، وذلك كما يظهر من تحركاتهم وأنماط اتصالاتهم. وقد حددت اللجنة مصادر هذه البطاقات، وأصبحت في المرحلة الأخيرة من عملية فهم الظروف المحيطة ببيعها وبيع عدد من الهواتف الخلوية إلى الأفراد الذين استخدموها لمراقبة رفيق الحريري. وأُجري عدد من المقابلات خلال الفترة المشمولة بالتقرير للمضي قدما في مسار التحقيق هذا.

٤٤ - وأجرت اللجنة أيضا تحليلا مكثّفا لتسجيلات حركة الاتصالات الهاتفية المرتبطة بأحمد أبو عدس، بما في ذلك إجراء تحليل للاتصالات التي استعمل فيها هاتف مترله وهاتف مكان عمله، ولخطوط الهاتف الخاصة بشركائه المزعومين. وكشف هذا التحليل عن معلومات مهمة تتعلق بظروف اختفائه من مترله، وأكّد استنتاجات اللجنة بأن بعض الأشخاص الذين ربطته بهم صلة كانت لديهم علاقات بشبكات ضالعة في أنشطة متطرفة في لبنان وأماكن أخرى في السنوات الأخيرة. ويبلغ مجموع التقارير المتعلقة بتحليل الاتصالات الهاتفية التي صدرت بشأن أحمد أبو عدس ١٨ تقريرا.

٤٥ - واتُخذت أيضا خطوات للحصول على المزيد من المعلومات عن الأفراد الذين اتصلوا بوسائط الإعلام وإبلاغها عن شريط الفيديو الذي يعلن فيه أحمد أبو عدس مسؤوليته عما حصل. وتواصل اللجنة محاولتها تحديد هوية المتصلين والتحقق مما إذا كانت توجد روابط بين المتصلين وبين الأفراد أو المجموعات التي تعتبر موضع اهتمام للتحقيقات.

٤٦ - وركزت اللجنة أيضا، من خلال تحليل الاتصالات الهاتفية، على الكشف عن أي روابط أفقية وعمودية بين الأفراد ذوي العلاقة بمسرح الجريمة وأولئك الذين ربما شاركوا في التحضير للاعتداء أو كانوا على معرفة مسبقة به. وتمّ الكشف عن عدة أرقام هاتفية والتدقيق فيها نتيجة لمسار التحقيق هذا.

٣ - الدوافع والأشخاص موضع الاهتمام

٤٧ - خُصِّص جزء كبير من موارد اللجنة لتحليل العوامل التي يُرجّح أن تكون قد شكّلت الدافع وراء اغتيال رفيق الحريري. ويؤدي توحيد فهم اللجنة للأمور التي تندرج ضمن هذا الإطار، إلى تحليل موسّع لأنشطة رفيق الحريري السياسية وأنشطته الأخرى. ويشمل هذا أيضا استعراضا منهجيا للأجواء السياسية والأمنية التي كانت سائدة في لبنان ومحيطه في السنوات التي سبقت الاعتداء، لاحتمال صلتها بالدافع وراء ارتكاب الجريمة.

٤٨ - وتوصّلت اللجنة إلى فهم مرضٍ للأحداث المحيطة بفضيحة بنك المدينة من حيث صلتها بالتحقيقات. ويمكن للجنة أن تستنتج أن فضيحة بنك المدينة لم تكن دافعا أساسيا وراء عملية الاغتيال. لكن ما في حيازة اللجنة من وثائق بشأن قضية بنك المدينة قد سمح لها

بالتوصل إلى فهم أوضح للكثير من العلاقات المالية التي كانت قائمة بين عدة أفراد من خلال بنك المدينة في الفترة الخاضعة للتدقيق.

٤٩ - وعلى النحو المبيّن في التقرير السابق الذي رفعته للمجلس، ضيقت اللجنة على نحو ملحوظ نطاق تحقيقها في الدوافع المحتملة ليقتصر على الدوافع المرتبطة بأنشطة رفيق الحريري السياسية وبالعلاقات السياسية والشخصية التي كانت تربطه خلال هذه الفترة بالزعماء والمسؤولين السياسيين في لبنان والجمهورية العربية السورية وبلدان أخرى. ووحّدت اللجنة ما تمتلكه من معلومات وما توصّلت إليه من حقائق بشأن عدد من المجالات المتصلة بالأجواء السياسية في لبنان، مع التركيز على الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات والحقائق، على الرغم من استخدامها بشكل رئيسي في قضية رفيق الحريري، كانت مفيدة أيضا في التحقيقات في الاعتداءات الأخرى التي استهدفت أفرادا محددين.

٥٠ - ووحّدت اللجنة فهمها للسياق الذي اعتمد فيه مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ووحّدت اللجنة أيضا ما توصّلت إليه من حقائق بشأن الجوانب ذات الصلة المتعلقة بالدور الذي من المحتمل أن يكون رفيق الحريري وزعماء سياسيون بارزون لبنانيون ودوليون قد اضطلعوا به في اعتماد القرار وتلك المتعلقة برؤية بعض الأطراف الخارجية لهذه الأدوار. وفي حين يجب إجراء المزيد من التحقيقات في بعض الأحداث المحيطة باعتماد القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، فإن الفرضية التي تعمل اللجنة على أساسها مفادها أن هذه الأحداث من المرجّح أن تكون قد أدت دورا مهما في تهيئة الظروف التي برزت فيها دوافع اغتيال رفيق الحريري.

٥١ - وركّزت اللجنة أيضا على سلسلة الأحداث التي أدّت إلى التصويت لتعديل الدستور اللبناني بهدف تمديد ولاية الرئيس إميل لحود، وعلى أهمية ذلك في التحقيق. وقد توصّلت اللجنة إلى فهم مرض للدور الذي اضطلعت به الأطراف الفاعلة المختلفة ولموقفها بشكل عام خلال هذه الفترة، وللأثر الذي ربما خلّفه ذلك على الدافع وراء تنفيذ الاعتداء.

٥٢ - وركّزت اللجنة أيضا على استعراض ما في حيازتها من وثائق بشأن القانون الانتخابي الجديد الذي كان مطروحا للمناقشة خلال الفترة المشمولة بالتحقيق وعلى استعراض تأثير هذا القانون على مختلف الكتل السياسية التي خاضت الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥ بما فيها كتلة رفيق الحريري. وركّزت اللجنة أيضا على تصور الأطراف المختلفة في لبنان وأمكنة أخرى للنتائج المحتمل أن تؤدي إليها هذه الانتخابات، وعلى الأساس الذي قام عليه هذا التصور، وأهمية هذا التصور للتحقيق.

٥٣ - وعلى الرغم من أن اللجنة قد ركّزت على هذه المجموعة من التحريات للبحث في الدوافع الكامنة خلف اغتيال رفيق الحريري، إلا أنها تواصل أيضا دراسة فرضيات بديلة. وتشمل هذه الفرضيات احتمال أن يكون الحريري قد استُهدف، على سبيل المثال، من قبل مجموعات متطرّفة لأنه كان يُعتبر، على نطاق واسع في لبنان والعالم العربي، شخصية بارزة في مجتمعه المحلي. ولا يمكن استبعاد احتمال أن تكون الدوافع وراء اغتيال الحريري قد نجمت عن مزيج من العوامل السياسية والطائفية. ولا يزال التحقيق جاريا حاليا في عدد من الجوانب المتصلة بهذه الفرضية.

٥٤ - وقد قامت اللجنة بتجميع وتلخيص ما توصلت إليه من نتائج بشأن تنظيم بعض الأجهزة الأمنية ومؤسسات المخابرات التي تُعتبر مهمة للتحقيق والتي كانت موجودة في لبنان في الفترة التي سبقت اغتيال رفيق الحريري، لا سيما خلال عام ٢٠٠٤ وفي بداية عام ٢٠٠٥. وللمضي قدما في هذا المسار من التحقيق، عززت اللجنة فهمها للهياكل الفعلية والقانونية لمختلف المنظمات التي تعتبر موضع اهتمام بالنسبة للتحقيق.

٥٥ - وقامت اللجنة، على إثر استعراضها المفصّل لجميع ما لديها من معلومات وما توصلت إليه من نتائج، بتوسيع نطاق فهمها للأجواء التي برزت فيها دوافع اغتيال رفيق الحريري. وقامت اللجنة، على أساس هذا الفهم، بتحديد عدد من الأشخاص الذين يعدون موضع اهتمام خاص والذين قد يكونون ضالعين في بعض جوانب التحضير للجريمة وارتكابها أو الذين ربما كانوا على علم مسبق بأنه يجري العمل على خطة من هذا القبيل، يدعمها في ذلك عدد من النتائج التي توصّلت إليها في مجالات أخرى من تحقيقاتها. ووحّدت اللجنة ما لديها من معلومات وما توصلت إليه من نتائج وأوصت باتخاذ خطوات لاحقة تتعلق باحتمال ضلوع هؤلاء الأفراد باغتيال رفيق الحريري. وسيتابَع هذا المسار من التحقيق على اعتبار أنه يشكّل أولوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير القادم.

٤ - مسائل أخرى متصلة بالتحقيق

٥٦ - تواصل اللجنة تقييم الأنباء المتعلقة بعدة تهديدات وتحذيرات وضمانات تلقاها رفيق الحريري عن طريق وسطاء مختلفين خلال الشهور الأخيرة من حياته. ويبقى الاستنتاج الأولي الذي توصّلت إليه اللجنة هو أن التوتر تصاعد حدة خلال الأشهر التي سبقت عملية الاغتيال إلى درجة أن بعض المسائل المتصلة بالأمن الشخصي لرفيق الحريري نوقشت على مستوى عالٍ في لبنان وبلدان أخرى على السواء. وتواصل اللجنة أيضا النظر في الأنباء التي أفادت أن بعض الأفراد كانوا يحاولون التوسّط للتقريب بين الأطراف، لنزع فتيل هذا التوتر،

من خلال فتح قنوات اتصال بديلة. و لم يُغلق هذا المسار من التحقيق الذي ستتابعه اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير القادم.

٥٧ - وتوصلت اللجنة إلى درجة مُرضية من الفهم لأنشطة رفيق الحريري في الأيام السابقة للاعتداء. بالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة قائمة شاملة بالاجتماعات الهامة التي أجراها رفيق الحريري على مدى أشهر عدة سابقة لاغتياله. وفضلا عن ذلك، حققت اللجنة في أحداث تتعلق باستقالته من منصب رئيس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتواصل اللجنة استكمال التفاصيل المتعلقة ببعض هذه الاجتماعات والأحداث الهامة والتأكد منها.

٥ - حماية الشهود

٥٨ - يظل متطلب ضمان أمن الشهود بطريقة تحافظ على سلامة الأدلة من أولويات اللجنة، لا سيما بالنظر إلى عملية الانتقال إلى المحكمة الخاصة للبنان. وعلى الرغم من أن اللجنة تثق في قدرتها على توفير استجابة تنفيذية ملائمة وحسنة التوقيت لهذه الحالة إذا اقتضت الضرورة، فإنها تدرك أيضا ضرورة القيام في المستقبل القريب بإجراء استعراض لهذه الترتيبات وإضفاء الطابع الرسمي عليها، وتمديدها.

جيم - المساعدة التقنية في القضايا الأخرى

٥٩ - جمّعت اللجنة معلوماتها واستنتاجاتها وتوصياتها بشأن كل من القضايا الأخرى، واستعرضت ملفات القضايا لدى السلطات اللبنانية. وأُعِدّ ما فاق مجموعه ٤٠٠ صفحة من التقارير الموحدة بشأن هذه القضايا الأخرى، كما استُعرضت النتائج النهائية والأولية من ٢٥ من الفحوص الجنائية التي أجرتها اللجنة وخبراء خارجيون عن هذه القضايا. ونُفذت عملية تجميع النتائج في القضايا السبع عشرة مع التركيز بشكل خاص على تحديد الصلات المحتملة فيما بين هذه القضايا ومع قضية الحريري، وذلك تمشيا مع ولاية اللجنة واتفاق إنشاء المحكمة الخاصة للبنان، المشار إليه في قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧).

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفقا للولاية الصادرة عن مجلس الأمن، واصلت اللجنة توفير المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في تحقيقاتها بشأن هذه القضايا السبع عشرة الأخرى، بما في ذلك اغتيال عضو البرلمان وليد عيدو وسبعة آخرين في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في وسط بيروت. وأُجري ما مجموعه ٢٥ مقابلة بشأن الاعتداءات التسعة بالقنابل، وكذلك ٢٧ مقابلة بشأن الهجمات المحددة الأهداف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١ – تسعة اعتداءات بالقنابل

٦١ – جمعت اللجنة معلومات وردت من السلطات اللبنانية وأعمال التحقيقات التي أجرتها اللجنة عن الاعتداءات التسعة بالقنابل التي ارتكبت دون استهداف أشخاص محددين على ما يبدو، بما في ذلك تفجيرا عين علق في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧. واستنادا إلى هذا التجميع، حددت اللجنة الخطوات القادمة المقرر اتخاذها في هذه التحقيقات.

٦٢ – وفيما يتعلق بتفجيري عين علق، أثبتت اللجنة، عاملة بالتعاون مع السلطات اللبنانية، أنه في كل من الحافلتين المستهدفتين، استقل ذكر الحافلة، ووضع جهازا متفجرا مرتجلا تحت أحد المقاعد، ثم غادر الحافلة قبل الانفجار.

٦٣ – وأُحرز بعض التقدم في الفترة المشمولة بالتقرير، عن طريق ما أجرته اللجنة والسلطات اللبنانية من مقابلات، من أجل إثبات هويات الجناة. وألقت السلطات اللبنانية القبض على عدد من الأفراد ذوي الصلة بتفجيري عين علق. واعترف أحدهما بوضع قنبلة في إحدى الحافلتين. ووفقا للأقوال التي أدلى بها هؤلاء، فإنه من المحتمل أن يكون الجناة مرتبطين بجماعات متطرفة ناشطة في لبنان حاليا.

٦٤ – ويشير تقرير أولي للطب الشرعي إلى حدوث انفجار واحد فقط في كل من الحافلتين، وأنه في كل حالة وُضع الجهاز المتفجر المرتجل على الجانب الأيسر من كل حافلة بين الصفّين الرابع والسابع. كما يؤكد التقرير أن الجهاز المتفجر المرتجل في الحافلة طراز ميتسوبيشي احتوى على ١,٥ كيلوغرام من المتفجرات ممزوجة بما يتراوح بين نصف وكيلوغرام واحد من محامل الكريات الفولاذية، وأن المواد المتفجرة المستخدمة في الحافلتين كانت عالية السرعة مثل ثالث نتريت التولوين (تي. إن. تي). وتتوافق هذه الاستنتاجات مع المعلومات التي أدلى بها عدد من الشهود والمشتبه بهم في أقوالهم.

٦٥ – وجُمع من مسرح الجريمة في عين علق ما يزيد على ١٢٠ دليلا، فضلا عن عينات من الحمض النووي الريبي المتروع الأكسجين، كما يُجرى حاليا تحليل للطب الشرعي على هذه الأدلة والعينات. كما جمعت اللجنة تسجيلات من أجهزة التليفزيون ذات الدوائر المغلقة يحتمل أن تكون ذات صلة، ستُستعرض في الفترة القادمة المشمولة بالتقرير.

٦٦ – وفي هذه المرحلة، لم تُثبت بقوة أي صلات جنائية بين تفجيري عين علق وأي من القضايا الأخرى موضع التحقيق. وتشير الأدلة والإفادات التي جمعتها اللجنة والسلطات اللبنانية إلى أن اختيار التاريخ، عشية الذكرى السنوية الثانية لاغتيال رفيق الحريري، ربما يكون مرتبطا رغم ذلك بدوافع الاعتداء. وتواصل اللجنة التحقيق في هذه المعلومات

وغيرها من الخيوط ذات الصلة بالروابط المحتملة بين قضية عين علق والقضايا الأخرى في إطار ولاية اللجنة.

٦٧ - وأجرت اللجنة استعراضا مماثلا للمعلومات والاستنتاجات الواردة من السلطات اللبنانية فيما يتعلق بالاعتداءات الثمانية الأخرى بالقنابل، غير ذات الهدف، والتي طُلب من اللجنة أن تقدم المساعدة إلى السلطات اللبنانية بشأنها. ويتمثل هدف هذا الاستعراض في شقين: وضع تقييم بنّاء لما أجرته السلطات اللبنانية من تحقيقات في كل قضية، وتحديد الصلات المحتملة مع القضايا الأخرى أو المجالات موضع اهتمام اللجنة، المتعلقة على وجه الخصوص بقضية الحريري. وإجمالا، أعدت اللجنة ثلاثة تقارير تحليلية مفصلة تقارن بين هذه الاعتداءات. إلا أنه من الجدير بالذكر أنه نظرا لمحدودية موارد اللجنة وبسبب أولويات أخرى تتعلق بالتحقيقات، فإن التقدم المحرز في تحقيق هذه القضايا كان محدودا.

٢ - ثمانية اعتداءات محددة الأهداف

٦٨ - جمعت اللجنة كل معلوماتها واستنتاجاتها وتوصياتها المتعلقة بالاعتداءات التي استهدفت مروان حماده، وسمير قصير، وجورج حاوي، والياس المر، ومي شدياق، وجبران تويني، وبيار الجميل، ووليد عيدو. كما واصلت اللجنة متابعة تحقيقاتها في هذه القضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

نُبذ عن الضحايا والدوافع المحتملة

٦٩ - نقحت اللجنة، كجزء من عملية التجميع، ما لديها من نبذ عن سيرة كل من الضحايا الرئيسيين، كما تواصل وضع سرد تفصيلي لكل قضية.

٧٠ - ونظرا لطابع شخصيات الضحايا، تولي اللجنة اهتماما خاصا للأنشطة العامة والسياسية لكل منهم في الفترة التي سبقت الاعتداءات، لأن افتراض عمل اللجنة يكمن في أنه من المرجح أن هذه الأنشطة كان لها دور هام في تهيئة البيئة التي نشأت فيها دوافع ارتكاب الاعتداءات. وجرى ذلك بالترادف مع خطوات مماثلة اتُخذت في التحقيق الخاص بالحريري، على النحو المفصل أعلاه.

٧١ - كما جمعت اللجنة ما في حيازتها وما تفهمه فيما يتعلق بالمواقف العامة التي اتخذها الضحايا إزاء عدد من الأحداث الرئيسية التي شكلت المشهد السياسي اللبناني في السنوات الأخيرة، بما في ذلك بين جملة أمور، اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وتمديد ولاية الرئيس إميل لحود، واغتيال رفيق الحريري، وانسحاب القوات السورية من لبنان. وكشف

هذا التحليل عن قواسم مشتركة مثيرة للاهتمام، وكذلك عن بعض الاختلافات التي يمكن أن تكون ذات صلة في المواقف التي اتخذها الأفراد المستهدَفون.

٧٢ - وبالإضافة إلى ذلك، جمعت اللجنة معلوماتها وتحليلاتها فيما يخص العلاقات بين كل من الضحايا وعدد من الأفراد والمؤسسات موضع الاهتمام الخاص للتحقيقات. وفي هذا المسار في التحقيقات، تتمثل فرضية عمل اللجنة في أن بعض هذه العلاقات مرتبط بمجالات محل اهتمام خاص في التحقيق المتعلق بالحريري.

أسلوب العمل

٧٣ - تضمنت جميع الاعتداءات، باستثناء عملية اغتيال بيار الجميل، وضع جهاز متفجر مرتجل إما في مركبة الضحية أو في مركبة متوقفة على جانب الطريق الذي سلكته الضحية يوم الاعتداء.

٧٤ - ولا يختلف أسلوب العمل في كل من الاعتداءات التي اشتملت على جهاز متفجر مرتجل سوى في مدى اختلاف مستوى التعقيد الذي كان ضروريا لتعظيم فرص النجاح. وفي الاعتداءات التي استهدفت مي شدياق وسمير قصير وجورج حاوي، وُضع جهاز متفجر تحت كل من مركبات الضحايا بينما كانت متوقفة دون حراسة.

٧٥ - وفي قضايا مروان حمادة والياس المر وجبران تويني، حيث أُتيح للشخص المستهدَف قدر من ترتيبات الأمن، اختير أسلوب عمل مختلف تضمن مركبة على جانب الطريق تحتوي على جهاز متفجر مرتجل يُفَجَّر عن بعد، من أجل التغلب على تلك الترتيبات الأمنية.

٧٦ - ويشير ما تقوم به اللجنة من تجميع ومقارنة لاستنتاجاتها في كل من هذه القضايا إلى وجود المزيد من أوجه الشبه فيما يتعلق بالمتفجرات والمركبات المستخدمة في عدد من الاعتداءات. كما تستخدم اللجنة قواعد بياناتها الخاصة بالحمض النووي الريبي المتروع الأكسجين، وبصمات الأصابع، والرسوم التخطيطية، في سياق هذه التحقيقات. كما ستتبع اللجنة هذا المسار في التحقيقات في الأشهر المقبلة.

التهديدات وادعاءات المسؤولية

٧٧ - قامت اللجنة أيضا بجمع كمية كبيرة من المعلومات عن التهديدات التي تلقّاها بعض الضحايا وحدّدت بعض الأشخاص الذين تكرّرت الإشارة إليهم ممّن يُدعى أنهم قاموا بتهديد عدد من الضحايا في القضايا قيد التحقيق. وقد يكون لهؤلاء الأشخاص كذلك صلة بالتحقيق في قضية الحريري.

٧٨ - وإضافة إلى ذلك، وكما أشير في تقارير سابقة، تشير النتائج التي توصّلت إليها اللجنة إلى إمكانية وجود صلة بين الجماعة التي أعلنت مسؤوليتها عن قتل الحريري والجماعة التي أعلنت مسؤوليتها عن الاعتداءات على كل من سمير قصير وجبران تويني وبيار الجميل. وأجرت اللجنة عددا من المقابلات الشخصية فيما يتصل بمسار التحقيق هذا، وتواصل استكشاف المسائل المتعلقة بهاتين الجماعتين.

تحليل الاتصالات

٧٩ - أعطى تحليل حركة الاتصالات ذات الصلة دفعة قوية للتحقيق في الهجمات المحددة الأهداف. وتشير طبيعة الاعتداءات المحددة الأهداف وطابع شخصيات الضحايا إلى أن الجناة قد قاموا بأعمال مراقبة في الأيام والأسابيع السابقة لوقوع الاعتداءات. وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يكون أعضاء كل فريق من الجناة قد ظلوا على اتصال فيما بينهم عن طريق الهاتف في الفترة السابقة مباشرة لكل اعتداء والتالية مباشرة له.

٨٠ - وقد أجرت اللجنة تحليلا مفصلا للاتصالات للوقوف على مدى إمكانية تحديد آثار لهذه المراقبة باستخدام سجلات المكالمات التي قام بها الأشخاص محل الاهتمام وأنماط تكرار المكالمات في مناطق جغرافية معيّنة خلال فترات زمنية معيّنة. وبوجه عام، تلاحظ اللجنة إحراز تقدم في هذا التحليل، مما ساعد على كشف خيوط مثيرة للاهتمام.

٨١ - وقد ساعد ما أجري حتى الآن من تحليل للاتصالات على إثبات افتراض اللجنة اعتماد أن تكون هناك صلة بين عدد من الأشخاص وقضية الحريري بجانب واحدة أو أكثر من القضايا الأخرى. وستجري اللجنة عددا من المقابلات الشخصية لإجراء مزيد من التقييم للروابط التي حددت حتى الآن.

قضية بيار الجميّل

٨٢ - ساندت اللجنة السلطات اللبنانية بإجراء ثماني مقابلات شخصية بخصوص قضية الجميّل منذ آذار/مارس ٢٠٠٧، ليصل مجموع عدد المقابلات التي أجرتها اللجنة في إطار التحقيق في قضية الجميّل إلى ١٩. وتنظر اللجنة في عدد من الدوافع المحتملة لارتكاب تلك الجريمة، كما أنها تواصل التحقيق لمعرفة ما إذا كان بيار الجميّل قد وُضع تحت المراقبة في الأيام السابقة للاعتداء، ولتحديد هوية من كان يمكنه معرفة تحركاته المزمعة وقت أن قُتل. واستنادا إلى ما جُمع إلى الآن من إفادات الشهود، تشير النتائج التي توصلت إليها اللجنة إلى أن السيد الجميّل قد يكون قد وقع عليه الاختيار من بين مجموعة صغيرة من المستهدفين المحتملين نظرا للضآلة الشديدة للترتيبات المتخذة لتأمينه.

قضية وليد عيدو

٨٣ - في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وفي حوالي الساعة ١٧:٤٥، لقي كل من وليد عيدو ونجله وحارسين شخصيين وأربعة أشخاص آخرين حتفهم عندما انفجر جهاز متفجر مرتجل قرب سيارة السيد عيدو. وقد كان السيد عيدو نائبا بالبرلمان ينتمي إلى كتلة الأغلبية وكان يعتبر من المقربين إلى رفيق الحريري. وقد وقع الاعتداء في منطقة تُعرف بكورنيش المنارة في وسط بيروت، وهي منطقة تعج عموما بحركة السيارات في الساعة التي وقع فيها الاعتداء.

٨٤ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بناء على طلب من رئيس الوزراء اللبناني إلى الأمين العام للأمم المتحدة، كُلفت اللجنة بتقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية في تحقيقها في هذا الاعتداء.

٨٥ - وقام فريق من اللجنة بزيارة موقع الجريمة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ يصاحبه ستة من خبراء الفحوص الجنائية الدوليين. وبعد ذلك اضطلعت اللجنة والسلطات اللبنانية بفحوص جنائية في موقع الجريمة استغرقت أسبوعين.

٨٦ - وما زال التحقيق في هذا الاعتداء في مرحلة مبكرة، واللجنة في انتظار تلقّي النتائج من خبراء الفحوص الجنائية. على أن اللجنة، في إطار تعاونها الوثيق مع السلطات اللبنانية، قد تمكنت من تحديد بضعة عناصر مثيرة للاهتمام. وتوفر الاستنتاجات الأولية بعض المعلومات عن نوع المركبة التي استخدمت لحمل الجهاز المتفجر المرتجل. ويجري حاليا الاضطلاع بمزيد من التحليلات للتأكّد من صحة هذا الاستنتاج ولتحديد نوع وكمية المتفجرات المستخدمة في الاعتداء.

٨٧ - وقد شرعت اللجنة أيضا في تحديد الدوافع المحتملة للاعتداء وبدأت في رسم صورة لشخصية الضحية المستهدفة وبناء سرد للقضية. وستواصل اللجنة أيضا تحديد الصلات المحتملة مع الاعتداءات الأخرى ومع قضية الحريري. وسيُتابع هذا التحقيق في الفترة المشمولة بالتقرير التالي.

ثالثا - التعاون الخارجي

ألف - التفاعل مع السلطات اللبنانية

٨٨ - تواصل اللجنة، منذ تقديمها تقريرها الأخير إلى المجلس، التفاعل مع السلطات اللبنانية عن كثب في جميع القضايا قيد التحقيق. واستمر عقد الاجتماعات وتقديم الإحاطات بصفة منتظمة بين اللجنة والمدعي العام وموظفيه، وكذا مع قضاة التحقيق المكلّفين بالقضايا المختلفة.

٨٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جددت اللجنة جهودها لكفالة إطلاع السلطات اللبنانية بانتظام على أنشطة اللجنة والتقدم المحرز في التحقيقات. وواصلت اللجنة إطلاع السلطات اللبنانية المعنية على كميات كبيرة من المعلومات، بما فيها المقابلات الشخصية والتقارير التحليلية.

٩٠ - ومنذ تقديم آخر تقرير إلى المجلس، وجّهت اللجنة إلى المدعي العام ٨٨ طلبا للحصول على المساعدة، التمست فيها، فيما التمست، الحصول على معلومات متعلقة بالأمر بجانب الحصول على المساعدة في ترتيب إجراء المقابلات الشخصية ومهام أخرى في لبنان. وبهذا يبلغ مجموع عدد طلبات الحصول على المساعدة التي وُجهت إلى السلطات اللبنانية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ٢١٨. واستمرت السلطات اللبنانية في الاستجابة لتلك الطلبات بشكل كامل وسريع. وتعرب اللجنة عن امتنانها لهذا التعاون الإيجابي.

٩١ - وما زالت اللجنة أيضا تتمتع بعلاقة عمل وثيقة تسودها روح الزمالة مع قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني، اللذين يوفران الأمن لموظفي اللجنة ومرافقها. واللجنة ممتنة لهاتين المؤسستين على ما تقدمانه لها من دعم متميز.

باء - التعاون مع الجمهورية العربية السورية

٩٢ - تمشيا مع الالتزام الواقع على الجمهورية العربية السورية بموجب قراري مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، ومع التفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه بين اللجنة والجمهورية العربية السورية في عام ٢٠٠٦، ما زال تعاون الجمهورية العربية السورية مع اللجنة مرضيا بوجه عام.

٩٣ - ومنذ أن قدمت اللجنة تقريرها الأخير إلى المجلس، فإنها قدّمت إلى الجمهورية العربية السورية ١١ طلبا رسميا للحصول على المساعدة، طالبت فيها تسهيل إجراء عدد من المقابلات الشخصية، وملتمسة الحصول على معلومات عن شخصيات وأحداث تهم اللجنة. وبهذا يبلغ مجموع عدد طلبات الحصول على المساعدة التي وُجهت إلى السلطات السورية، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ٥٧. وكانت السلطات السورية هي الأخرى متعاونة باتخاذ الترتيبات لأربع مهام اضطلع بها في سورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٩٤ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت الجمهورية العربية السورية تقديم المساعدة إلى اللجنة استجابة لطلباتها في حدود الأطر الزمنية الملائمة. واللجنة ممتنة أيضا لما قدمته السلطات السورية من ترتيبات لوجستية وأمنية لمختلف أنشطة اللجنة في الجمهورية العربية السورية.

٩٥ - وستواصل اللجنة طلب التعاون الكامل للجمهورية العربية السورية، الذي يظل متطلبا حيويا لإنجاز ولاية اللجنة بنجاح.

جيم - التعاون مع الدول الأخرى

٩٦ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أرسل ما مجموعه ١٨ طلبا للحصول على المساعدة إلى ١٢ دولة، بالإضافة إلى طلبات الحصول على المساعدة التي أُرسلت إلى السلطات اللبنانية والسورية. وبهذا يصل مجموع طلبات الحصول على المساعدة التي وُجهت إلى الدول الأخرى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ١٠٦.

٩٧ - وقد استفادت اللجنة كثيرا من استجابات الدول لطلباتها حيث كان تعاونها الكامل والسريع حاضرا. وتعرب اللجنة عن عظيم امتنانها لهذا التعاون.

٩٨ - وما زالت قدرة اللجنة على التعويل على دعم الدول بتقديم المعلومات والمساعدة والخبرات والوصول إلى الأشخاص عند الطلب أمرا في غاية الأهمية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حصلت اللجنة على مساعدات مفيدة وحسنة التوقيت بشكل خاص من عدد من الدول.

٩٩ - وتعرب اللجنة عن امتنانها أيضا للخبرات وغيرها من أشكال المساعدة التي حصلت عليها من دول ومؤسسات دولية عدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتكرر اللجنة التأكيد على الحاجة إلى استمرار المساعدة التي تقدمها هذه الكيانات بتوفيرها الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة بانتظام لكفالة إحراز التقدم في التحقيقات.

١٠٠ - ولن تتمكن اللجنة، حسبما أشارت في تقريرها الأخير إلى المجلس، من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال دون أن تكون قادرة على التعويل على تعاون جميع الدول بتزويد اللجنة بما تطلبه من معلومات، وإتاحة وصولها إلى أشخاص معيّنين، بمن فيهم مسؤولين حكوميين حاليين وسابقين، وغير ذلك من أشكال المساعدة التقنية.

رابعا - الأمن

١٠١ - لقد تدهور الوضع الأمني في لبنان بشكل ملحوظ منذ تقديم اللجنة آخر تقاريرها. فالقوات المسلحة اللبنانية مشتبكة منذ عدة أسابيع في قتال متواصل مع مقاتلين ينتمون إلى فتح الإسلام في مخيم نهر البارد للاجئين، قرب مدينة طرابلس شمالي البلد.

١٠٢ - ولم ينحصر العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تلك المناطق. فقد وقعت عدة حوادث ذات شأن، منها اغتيال وليد عيدو وسبعة آخرين في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وإلى جانب ذلك الاعتداء، وقع في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد كبير من الأحداث التي كانت الأجهزة المتفجرة المرتجلة عنصرا فيها فأسفرت عن عدد من الإصابات.

١٠٣ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قُتل ستة من حفظة السلام العاملين مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حين أصاب قافلتهم جهاز متفجر مرتجل قرب بلدة الخيام في الجنوب.

١٠٤ - يبيّن التحليل الأمني الذي أجرته اللجنة بالاقتران مع عدة منظمات أخرى أن التوقعات الأمنية بالنسبة للبنان في الشهور القادمة تبدو قاتمة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الآثار السلبية للتجمد الجاري في الموقف السياسي بين الأغلبية والمعارضة في لبنان مجتمعة مع التدهور في الحالة الأمنية في المنطقة. ومن المتوقع على نطاق واسع بالنسبة للفترة السابقة للانتخابات الرئاسية اللبنانية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام، أن تكون فترة يتزايد فيها التوتر ويحتمل أن تتخللها حوادث أمنيه أخرى. وإضافة إلى ذلك، ليس من الواضح ما سيحدثه إنشاء المحكمة الخاصة للبنان من أثر على الحالة الأمنية في لبنان وعلى اللجنة بصفة خاصة في الشهور المقبلة.

١٠٥ - واللجنة واعية تماما بهذه البيئة من التهديدات العامة، وبالتهديدات المحددة التي تواجهها بسبب طبيعة ولايتها. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أجرت اللجنة تقييمات منتظمة بشأن جميع النواحي الأمنية المتعلقة بها، وذلك بالتعاون الوثيق مع قوات الأمن اللبنانية. وبناء على هذه التقييمات، قامت اللجنة، بدعم كامل من السلطات اللبنانية، بتنفيذ تدابير إضافية لتخفيف احتمالات الخطر.

١٠٦ - وبالرغم من التدابير التي اتخذت لخفض الأخطار التي تواجه اللجنة وموظفيها، كان للتدهور في البيئة الأمنية في لبنان عدة آثار سلبية على قدرة اللجنة على الاضطلاع بولايتها. فأولا، قد يؤثر ذلك على تقدم التحقيقات من حيث أنه يقيّد قدرة اللجنة على إجراء المقابلات وغيرها من أنشطة التحقيق بالحرية التي جرت عليها العادة فيما سبق. وثانيا، قد يتسبب انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في الفترة الراهنة في تردد بعض الشهود في التعاون مع اللجنة. وأخيرا، قد يكون للشواغل الأمنية أثر في قدرة اللجنة في الشهور القادمة على اجتذاب الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم.

خامسا - الدعم التنظيمي

ألف - التوظيف

١٠٧ - خلال الشهور الأربعة الماضية، أدت جهود اللجنة الرامية إلى تحسين شغل وظائفها إلى بعض النتائج الإيجابية، ولا سيما في أقسام التحقيقات والأمن، واللغات، ولكن التوظيف

ما زال مجالا يدعو إلى القلق. ومن أصل الـ ١٨٨ وظيفة دولية المعتمدة، شُغلت ١٢٥ وظيفة بالمقارنة مع ١٠٤ وظائف في نهاية الفترة التي شملها التقرير السابق. ومن أصل الـ ٥١ وظيفة وطنية المعتمدة في اللجنة شُغلت ٤٤ وظيفة. وتضم شعبة التحقيقات حاليا ٥٠ موظفا دوليا بما في ذلك ٣٠ من المحققين والمحللين والخبراء التقنيين.

١٠٨ - ولاحظت اللجنة مع القلق، في تقريرها الأخير إلى المجلس، مشكلة توظيف موظفي اللغات المؤهلين الذين مازالوا يشكلون عنصرا أساسيا من قدرة اللجنة على الاضطلاع بولايتها على نحو فعّال. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أحرزت اللجنة تقدما في هذا المجال. فقد شغل ما يبلغ مجموعه ١٧ وظيفة من وظائف اللغات في قسم اللغات بعد أن كان مجموع عدد الوظائف التي شُغلت في نهاية الفترة التي شملها التقرير السابق ثلاث وظائف. وتعتمد اللجنة أيضا على عدد من المترجمين الشفويين المستقلين المؤهلين لملء ثغرات الموارد البشرية في هذا المجال. وأبدت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في الأمانة العامة استعدادها للتعاون بتزويد اللجنة بمترجم شفوي واحد من موظفيها ومترجم تحريري واحد من موظفيها لفترة ثلاثة أشهر. واللجنة ممتنة لهذا الدعم.

باء - الميزانية

١٠٩ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قدمت اللجنة مقترحا للميزانية لعام ٢٠٠٨. ونظرا لأن هذه ستكون ميزانية لتغطية النفقات اللازمة لمواصلة اللجنة لعملها، فلا يرتأى حدوث تغييرات كبيرة بالنسبة للوظائف فيما عدا زيادة طفيفة في موظفي الأمن ناشئة عن الحاجة إلى الاحتفاظ بأماكن منفصلة للحيز المكتبي ولإقامة الموظفين.

سادسا - الاستنتاجات

١١٠ - تعتبر عملية التجميع الكبيرة لمعلومات اللجنة وتحاليلها وتوصياتها، التي بُدأت وأنجزت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، خطوة هامة في التحقيق في اغتيال رفيق الحريري. وتوفر الصفحات البالغ عددها ٢ ٤٠٠ صفحة من التقارير التي أصدرت كنتيجة لعملية التجميع في قضية الحريري والقضايا الأخرى، استعراضا عاما شاملا للتقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن، كما توفر أيضا بنفس القدر، أداة قيمة لزيادة تحديد واستكشاف الخطوات الباقية في مجال التحقيق التي سيجري اتخاذها لإنجاز فهم اللجنة للحقائق المحيطة بتلك الاعتداءات.

١١١ - وكانت هذه العملية خطوة هامة إلى الأمام من عدة أوجه. فقد ساعدت عملية التوحيد على إبراز عدد كبير من المسائل التي حُلّت على نحو مرض للجنة في كل مجال من مجالات التحقيق. وقد أتاحت عملية التوحيد للجنة بنفس القدر أن تحدد عددا من المسائل

الرئيسية التي ما زالت مفتوحة والتي سيلزم فيها اتخاذ المزيد من خطوات التحقيق. وبتوفير استعراض عام لجميع مجالات التحقيق، أتاحت عملية التوحيد أيضا للجنة تحديد عدد من النواحي المشتركة الهامة بين القضايا قيد التحقيق. وسيجري استكشاف النواحي هذه بتعمق أكبر في الفترة التي سيشملها التقرير القادم. وأخير، تمثل التقارير الموحدة الناتجة من عملية التجميع نقطة بداية قيّمة في الانتقال من اللجنة إلى المحكمة الخاصة للبنان.

١١٢ - وتلاحظ اللجنة أن عملية التجميع التي اضطلعت بها قد ساعدت على تحديد عدد من الأشخاص موضع الاهتمام الخاص الذين قد يكونون متورطين في بعض نواحي الإعداد للاعتداء على رفيق الحريري أو تنفيذه، أو في القضايا الأخرى قيد التحقيق، أو قيد يكون لهم علم مسبق بأن الخطط المتعلقة بالقيام بهذه الهجمات كان يجري تنفيذها. وستتابع اللجنة هذا المسار من التحقيق على سبيل الأولوية في الشهور القادمة.

١١٣ - واستنادا إلى نتائج عملية التجميع، وضعت اللجنة خطط عمل تفصيلية لتحديد الأهداف ذات الأولوية في كل مجال من مجالات التحقيق. وخطط العمل هذه، التي تستغرق ١٥٠ صفحة، تشمل، في جملة خطط أخرى، الفحوص الجنائية، والوثائق التي يتعين استعراضها، والمقابلات التي يعتزم إجراؤها، والخطط المتعلقة بجمع المزيد من الأدلة. وخطط العمل مفيدة جدا أيضا في استعمال موارد اللجنة المحدودة على أفضل وجه، وتتنبأ اللجنة بأن تكون الفترة المشمولة بالتقرير التالي فترة نشاط كبير في تنفيذ الأولويات المحددة نتيجة لعملية التوحيد. ويُعتزم إجراء ما يزيد على ٢٠٠ مقابلة في تحقيق الحريري، كما يجري تحديد مواعيد نحو ١٠٠ مقابلة في القضايا الأخرى التي يبلغ عددها ١٧ قضية.

١١٤ - وما زالت اللجنة تحظى في كل نواحي عملها بالتعاون الوثيق وعلى قدم المساواة من جانب السلطات اللبنانية، ولا سيما مع المدعي العام وموظفيه. ومما يبين التقدم المضطرد للتحقيقات زيادة عدد طلبات المساعدة الموجهة إلى السلطات اللبنانية زيادة كبيرة منذ تقرير اللجنة الأخير المقدم إلى المجلس. ومع ذلك، واصلت السلطات اللبنانية الاستجابة التامة لهذه الطلبات.

١١٥ - وتلاحظ اللجنة أيضا أن الجمهورية العربية السورية وغيرها من الدول قد واصلت تقديم ردود إيجابية في معظمها على طلبات المساعدة الموجهة من اللجنة. وما زال التعاون من جانب جميع الدول أمرا له أهمية قصوى لكي يتسنى للجنة تنفيذ ولايتها بشكل يتسم بحسن التوقيت. ولذلك تدعو اللجنة جميع الدول إلى مواصلة الاستجابة التامة لطلبات اللجنة.

١١٦ - ومنذ تقرير اللجنة الأخير المقدم إلى المجلس، تعاني لبنان من مرحلة من التقلبات السياسية والأمنية على النحو الذي يبينه القتال الذي استمر مدة طويلة في مخيم نهر البارد

للاجئين، واغتيال وليد عيدو، والاعتداء على جنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وكما أوضح أعلاه، تقوم اللجنة باتخاذ جميع التدابير الممكنة للحد من المخاطر التي يتعرض لها موظفوها والأماكن التابعة لها. واللجنة ممتنة على وجه الخصوص لقوات الأمن اللبنانية لما تقدمه من دعم بارز في هذا الشأن.

١١٧ - وفي ضوء ما ورد في قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، تعمل اللجنة على كفالة حدوث تسليم المهمة بشكل سلس بين اللجنة والمحكمة الخاصة للبنان عندما تبدأ المحكمة عملها. واللجنة على أهبة الاستعداد للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع المحكمة الخاصة للبنان بشأن جميع المسائل المتعلقة بهذا التحول.